"أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك"

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه بعنوان

" أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى:دراسة تطبيقية"

إشراف

أ.د. منصور حامد محمود
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة – جامعة القاهرة
المشرف الرئيس

د.ثناء عطية فراج
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة–جامعة القاهرة
المشرف المشارك

اعداد الباحثة/ آية عادل محمود عوض
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة القاهرة
Aya_awad@foc.cu.edu.eg

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالى فى مصر، وذلك من خلال دراسة تطبيقية وتحليل البيانات بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفى (كالحد الأقصى والحد الأدنى والوسط الحسابى والانحرافات المعيارية) وذلك لوصف المتغيرات الخاضعة للدراسة، ولتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات تم استخدام أسلوبى: تحليل الارتباط، وتحليل الانحدار، وقد خلص البحث إلى وجود علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان بالبنوك، ذلك لكون أن الشمول المالى هو الآلية التى يمكن من خلالها تعزيز وصول أكبر عدد من الأفراد إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية بأسعار مناسبة، وتوسيع نطاق استخدام وجودة هذه الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة عن طريق توفير الحماية المالية للعملاء كالتوعية والتثقيف المالى لهم، علاوة على إن اهتمام البنوك بمعرفة متطلبات عملاءها من الخدمات المالية، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة بشكل عادل وشفاف، و بتكلفة مناسبة تتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع، تصبح البنوك قادرة على المنافسة فى السوق، بالإضافة إلى أن تقديم الدعم والتمويل للمشروعات بكافة أحجامها يُعد خطوة أساسية لتعزيز منظومة الشمول المالى، كما يُعد ذلك التمويل المحرك الرئيسى لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادى، ومن ثم تمكين هذه الشرائح من الاقبال على الادخار والاستثمار، وتوفير الائتمان لهم بتكلفة تمويل منخفضة فى ظل وجود منافسة مصرفية، الأمر الذى يتبلور فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وانخفاض مخاطر الائتمان، وتعزيز الأداء المالى والاستقرار المالى بالبنوك.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى– مخاطر الائتمان– الاستقرار المالى

Abstract

This Research Aims To Identify The Impact of Applying Financial Inclusion on The Credit Risk of Banks and Know The Degree To Which Banks Representing The Study Sample Have Applied Financial Inclusion In Egypt. This Is Accomplished Through An Applied Study and Analysis of Data Using Descriptive Statistical Methods (Such As Maximum, Minimum, Mean, and Standard deviations) To Describe The Variables Under Study. To Analyze The Relationship Between These Variables, Two Methods Were Adopted: Correlation Analysis, Regression Analysis. The Research Established That There Is A Statistically Significant Negative Relationship Between The Application of Financial Inclusion and The Credit Risk of Banks. Financial Inclusion Is, Thus, The Mechanism by Which The Largest Number of Individuals Can Access A Wide Range of Financial Services and Products At Affordable Prices, and Expand The Use and Quality of These Services Through Different Strata of Society By Providing Financial Protection To Customers, Such As Financial Awareness and Education. Moreover, The Interest of Banks In Knowing The Requirements of Their Customers of Financial Services, In Addition To Providing Innovative Services and Products In a Fair and Transparent Manner, and At An Appropriate Cost Commensurate With The Needs of All Strata of Society, Will Enable Them To Compete In The Market. Besides, Providing Support and Funding For Projects of All Sizes Is An Essential Measure To Enhance The Financial Inclusion. This Financing Is Also The Main Driver of Job Creation and Economic Growth, Thus Enabling These Strata To Save and Invest. It, Further, Provides Credit To Them At a Low Financing Cost In The Presence

of Banking Competition. This Is Taking Shape In Reducing The Risk of Default and Credit risk, and Enhancing The Financial Performance and Stability of Banks.

Keywords: Financial Inclusion – Credit Risk – Financial Stability

المقدمة

يُعد الشمول المالى محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية، ويرجع ذلك لتأثيره الاقتصادى والاجتماعى على مستوى الدول؛ ولذلك أصبح الشمول المالى من أهم القضايا التى تحظى على اهتمام البنك المركزى المصرى فى الآونة الأخيرة، حيث يهدف إلى تيسير وصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبشكل عادل وشفاف.

هذا، ويتضمن الشمول المالى زيادة أدوات الدفع الالكترونى– سواء الدفع من خلال الهاتف المحمول، أو بطاقات الائتمان، أو التحويلات المالية الإلكترونية– بهدف تطوير منظومة تبعد الأفراد عن التعاملات عبر النقدية. ومن ثم تحقيق منظومة إلكترونية تتحكم في كل التعاملات، بالإضافة إلى زيادة نسبة عدد عملاء البنك، وهو ما يمكن تحقيقه بعدد من الأدوات مثل تشجيع الشركات المتوسطة لفتح حسابات للموظفين، وكذلك تدريب الأفراد والمؤسسات التى تدخل القطاع المصرفى بالفعل كيف يمكنهم الاستفادة وبشكل كبير من تعاملاتها المصرفية، كما يساهم التحول الرقمى فى تحقيق الشمول المالى من خلال التسهيل على العملاء فى اشتراك واستخدام خدمات البنك الالكترونية والاستفادة منها، الأمر الذى يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات البنكية الرقمية والوصول لأكبر عدد من الأفراد في المجتمع.

من ثم، فإنه لا بد من العمل على تخفيض مخاطر الائتمان البنكى إلى أدنى درجة ممكنة من أجل تحقيق الاستقرار المالى، ووضع خطط مالية ناجحة لتعزيز الأداء المالى، حيث توصلت العديد من الدراسات السابقة أن من أهم أسباب حدوث الأزمات المالية هو تزايد المخاطر البنكية بشكل عام، ومخاطر الائتمان بشكل خاص، إذ أنها تعتبر من أهم المخاطر التى تواجه العمل

البنكى خاصـــة فى ظل ارتفاع حدة المنافســـة بين البنوك، و زيادة حجم التســـهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها (إسكندر نشوان وآخرون ، 2018، ص419).

طبيعة المشكلة

شهد العالم خلال العقود الماضية زيادة هائلة في المعاملات والتسويات المالية بسبب تصاعد حركة التجارة الدولية، وكذلك بسبب الثورة التكنولوجية. وقد صاحب ذلك القلق أن تؤدى هذه الزيادة في حجم التعاملات المالية إذا ما استمرت في الاعتماد على السداد النقدى، إلى ارتفاع معدلات غسل الأموال والتهرب الضريبي والجرائم المالية.

لذا، فقد اتجهت النظم المالية الرقابية في كل أنحاء العالم إلى الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج لتحفيز الحد من التعامل النقدي والانتقال تدريجياً إلى الاعتماد على نظم المدفوعات الالكترونية، حيث يؤدى الاعتماد الكبير نسبياً على المعاملات النقدية بصفتها الوسيلة الأساسية للسداد إلى تخصيص الموارد بشكل غير فعال، وارتفاع تكاليف هذه المعاملات، وعدم القدرة على التوسع والتنوع في الخدمات المالية بشكل كاف، ولتلك الأسباب فقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية وقانونية تهدف إلى تقليل الكمية" السائلة" من النقود وتشجيع استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية(Harley Tega et al,2017,P.266; OnaolapoA.R,2015,P.11).

يساعد تطبيق منظومة الشمول المالى فى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ومن ثم جذب أكبر عدد من شرائح العملاء ذوى مستويات مختلفة من الادخار والإقتراض، مما يؤدى إلى تنويع المخاطر، إلا إنه إذا تم توسيع نطاق تطبيق الشمول المالى سيزيد ذلك من مخاطر الإئتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الإستقرار المالى و زيادة مستوى مخاطر الائتمان، إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال وجود نظام يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك، و تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وتكون البنوك أقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض، ومن ثم تخفيض مخاطر الائتمان(Salome Musau et al,2018,P.183; Alfred&Stefan,2010,P.1).

بناءاً على ما تقدم تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث فى التساؤل الآتى:

هل يؤثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك؟

أهداف البحث

تقتصر أهداف البحث على التعرف على أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك.

فرض البحث

H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان بالبنوك.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

1. دراسة موضوع الشمول المالى، الذى لا يخُفى أهميته في تحقيق العديد من الفوائد لفئات المجتمع كافة على نحو عام وفئة ذوى الدخل المحدود على نحو خاص، والذى يساهم بدوره فى الحد من مستويات الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الإستقرار المالى و زيادة معدلات الادخار وخفض معدلات التعثر.
2. تحديد تأثير تطبيق الشمول المالي على مخاطر الائتمان بالبنوك.

الأهمية العملية

1. مساعدة البنوك والمحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمى المعلومات والمستبعدين من النظام المالى فى الاهتمام بدور الشمول المالى وأثره على مخاطر الائتمان.
2. تزايد اهتمام الجهات الرقابية والمصرفية بالشمول المالى والذى أصبح محور اهتمام البنك المركزى المصرى، ووزارة المالية، والجهات الحكومية.
3. ارتكاز البنوك على جانب هام فى مجال النشاطات المصرفية خاصة فى ظل الأزمات التى عصفت بكافة البنوك والبيئة التنافسية المحيطة بها.
4. التركيز على الدور المحورى لتأثير تطبيق الشمول المالى على مخاطر الائتمان بالبنوك مما يزيد من قدرة الادارة على اتخاذ قرارات مالية مناسبة، ومن ثم حماية أصول البنوك.

خطة البحث

يشتمل البحث فى الأجزاء التالية على عدة نقاط تتمثل فى:

1/ التعرف على **الاطار المفاهيمى للشمول المالى والتثقيف المالى** الذى يتضمن مفهوم الشمول المالى، وأهميته، ومفهوم التثقيف المالى، وأيضاً مناقشة **العلاقة** بين الشمول المالى والتثقيف المالى، وإلقاء الضوء على معوقات تطبيق الشمول المالى.

2/ تناول أهم الدراسات السابقة التى تعرضت لأثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك.

3/ تناول العلاقة بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان بالبنوك.

4/ الدراسة التطبيقية

5/ خلاصة البحث. وفيما يلى يتم تناول كل جزء من الأجزاء السابقة حسب ترتيبها:

1/1. مفهوم الشمول المالى

ظهر مصطلح الشمول المالى لأول مرة فى عام 1993 فى دراسة (Andrew&Nigel,1993,P230) التى تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك فى جنوب شرق إنجلترا على قدرة سكان المنطقة إلى الوصول للخدمات المصرفية، وخلال التسعينيات من القرن الماضى ظهر العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التى تواجهها بعض فئات المجتمع فى الوصول إلى الخدمات المصرفية، و فى عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالى لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية المتاحة (صبرى نوفل،2018،ص17).

هذا، وقد دفعت الأزمة المالية العالمية فى عام 2008 إلى اعادة تقييم النظام المالى العالمى، حيث كان الهدف هو انشاء نظام مالى عالمى يعزز الثقة والنمو بقيادة مجموعة العشرين (G20) فقد قررت فى اجتماعها المنعقد عام 2009 انشاء الشراكة العالمية للشمول المالى (GPFI) Global Partnership for Financial Inclusion لمواجهة تحدياً عالمياً يتمثل فى ضمان الشمول المالى لحوالى 2,5 مليار نسمة (أى حوالى نصف سكان العالم فى سن العمل) مستبعدين من النظام المالى الرسمى .

فى عام 2010 تمت المصادقة على الخطة الأصلية للشمول المالى (FIAP) Financial Inclusion Action Plan من قبل قادة الدول فى مجموعة العشرين، لتكون بمثابة أول خطة طموحة لعدة سنوات لغرض تعزيز الشمول المالى(FIAP,Report,Se 2014,P.3).

عُرّف الشمول المالى فى أوائل ظهوره على أنه "عملية تقديم الخدمات المصرفية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض فى المجتمع بتكلفة معقولة" (Zamir&Abbas,2012,P.38).

كما يمكن تعريف الشمول المالى فى ضوء تقرير منظمة الأمم المتحدة (United Nations,2016,P.2)على أنه "اتاحة الخدمات المصرفية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة معقولة تشبع احتياجاتهم من: ادخار– ائتمان– مدفوعات وتحويلات مالية– تأمين، بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع فى الاقتصاد الرسمى.

هذا، ووفقاً (AFI,2013,P.3) تحالف الشمول المالى Alliance for financial inclusion يُمكن تعريف الشمول المالى بأنه :"هو إجرءات تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المصرفية التى تتناسب مع احتياجاتهم، و أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD Organization For Economic Cooperation and Development(والشبكة الدولية للتثقيف المالىInternational Network on Financial Education (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر، وفى الوقت المناسب، وبالشكل الكافً، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالى، وذلك بهدف تعزيز الوعى المالى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية".

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثة ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالى، وهى:

أ. الوصول إلى الخدمات المصرفية: (جانب العرض) أى مدى انتشار الخدمات المصرفية.

ب. استخدام الخدمات المصرفية: (جانب الطلب) أى مدى انتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية ما.

ج. جودة الخدمات المصرفية: الخدمات المصرفية مصممة وفقاً لاحتياجات العملاء.

د. التنظيم والرقابة: بغرض ضمان تقديم الخدمات المصرفية فى بيئة يسودها الاستقرار المالى.

هـ. الوعى والتثقيف المالى: لتعزيز قدرة العملاء على الوصول واستخدام الخدمات المصرفية.

2/1 أهمية الشمول المالى

يعتبر الشمول المالى من القضايا الاقتصادية الحديثة التى طرأت على الساحة الدولية وأصبح ضمن اهتمامات الدول والحكومات، و تجدر الاشارة إلى أن توسيع المشاركة فى تحقيق الشمول المالى ليس هدفاً فى حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية، نظراً لدوره التنموى الهام فى تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز فرص العمل، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من مستويات الفقر، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادى شامل ومستدام(وسام حسن،2016،ص3).

تكمن أهمية الشمول المالى فى ارتكازه على المحاور التالية (أرشد عبد الأمير،2018،ص149):

أ. **المحور الاجتماعى:** وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء، وخاصة الفقراء منهم، ومن ثم الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودى الدخل.

ب. **المحور الاقتصادى:** إذ يساهم فى تعزيز النمو الاقتصادى للدول، من خلال إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم خفض معدلات الفقر والبطالة.

ج. **المحور الاستراتيجى:** قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالى كهدف من أهداف استراتيجياتها القومية، وذلك للمواءمة بينه وبين تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى: الاستقرار المالى (Financial stability)، النزاهة المالية (Financial Integrity)، الحماية المالية للعميل (Financial Consumer Protection).

هذا، ما يطلق عليه نظرية " الإطار المتكامل للشمول المالى" أى الارتباط بين الشمول المالى و الاستقرار المالى، والنزاهة المالية، والحماية المالية للعميل: (I-SIP): Financial Inclusion and The Linkages to Stability,Integrity and Protection''، وذلك بغية الوصول إلى قطاع مالى مستقر يتمتع بقدر عالٍ من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العميل بما يعزز الثقة فى القطاع المصرفى، ومن الأفضل اعتبار أن تحقيق كل هدف يكون مكملاً للآخر وذلك للوصول إلى ما هو أفضل للمجتمع ككل (Stefan Staschen,2014,P.1).

أما **الاستقرار المالى** (Financial Stability)فقد عرفه كل من (ياسمين،محمد،2018،ص147) على أنه" قدرة النظام المالى على تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، وإدارة المخاطر المالية، مما

يؤدى إلى زيادة قدرة القطاع المصرفى على أداء إلتزاماته التعاقدية، وتحقيق الرفاهية لكل فئات المجتمع، وكذلك زيادة تدفق مصادر التمويل لكافة الأطراف داخل المجتمع" .

بينما **النزاهة المالية** (Financial Integrity) تعتمد مفهومها على مكافحة الجريمة المالية، والتي تتمثل في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتحقيق سلامة الاقتصاد الكلى مما ينعكس إيجابياً على الاستقرار المالي.

هذا، وتقاس نزاهة وسلامة النظام المالى ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه، ولكن أيضاً بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالى العالمى.

الهدف الأساسى من ذلك هو تحقيق الشفافية للقطاع المصرفى من خلال المطالبة بإجراء فحص كافى لعملائه مع تسجيل كافة بيانات العملاء والعمليات التى يقومون بها في السجلات وإتاحتها للجهات الرقابية والإشرافية وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها(أحمد فؤاد،2015،ص8).

بينما **الحماية المالية للعميل** (Financial Consumer Protection) فيشير هذا المفهوم إلى خلق توازن فى العلاقة بين مقدمى الخدمات المالية والعملاء، وحصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على خدمات مصرفية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. ولتحقيق الشمول المالى على نحو مسئول يتعين توفير تدابير فعالة تأخذ فى الاعتبار التثقيف المالى له، بالإضافة إلى تنظيم صياغة العقود، والبنود، والشروط، ومعدلات الفائدة السنوية، والغرامات، وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة(أرشد عبد الأمير،2018،ص150).

3/1 مفهوم التثقيف المالى

يُعد التثقيف المالى خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالى، فالعميل الواعى يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالخدمات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته، **فالوعى** هو إدراك أهمية ما يحيط بالفرد من أحداث، أما **الإدارك** فهو العملية التى يتم من خلالها معرفة الفرد الأشياء الموجودة فى العالم المحيط به عن طريق حواسه، إن وعى الفرد قد ينمو إذا ما وجدت الوسائل التى تساعده على النمو، وإذا ترك فى بيئة لا تحفز أو تنعدم بها تلك الوسائل التى تساعد فى نمو وعيه، فإنه سيبقى غير واعٍ وغير مدرك لما يحيط به (Alitterer Joseph ,1973,P.14).

أشارت المنظمة القومية لمتداولى الأوراق المالية (NASD,2003,P.2) إلى التثقيف المالى على أنه:"مدى فهم المستثمرين العاديين لمبادئ سوق المال، والأدوات المالية، والمؤسسات المالية، والقواعد التنظيمية، وذلك من أجل الوصول لأفضل معرفة مالية".

كما عرفها (Lewis Mandell,2008,P.166) أنها "القدرة على تقييم الأدوات المالية واتخاذ قرارات سليمة فى اختيار تلك الأدوات ومدى استخدامها بشكل فعال لتحقق عوائد فى المستقبل".

من جهة أخرى أشار (Angela et al, 2009,P.5) إلى أنها "القدرة على استخدام المعارف والمهارات اللازمة لإدارة الموارد المالية بطريقة فعالة من أجل الوصول للرفاهية المالية".

هذا، وقد أضافت مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة ANZ Banking Group, (2015,P.6) إلى أنه:"قدرة الأفراد على فهم المصطلحات المالية و اتخاذ قرارات فعالة بشأن استخدام وإدارة الأموال".

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن التثقيف المالى هو مزيج من الوعى والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضرورى لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك من أجل تحقيق رفاهية مالية للأفراد.

هذا، ويوجد **علاقة وثيقة بين الشمول المالى والتثقيف المالى،** حيث يشكّل فهم المنتجات والخدمات المالية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن إستخدامها والإستفادة منها بشكل فعّال. وبالمثل، فإن إمتلاك حساب مصرفى يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالى بتدنى مستوى التثقيف المالى، لذلك أصبح التثقيف المالى أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على إستخدامها، ومن ثم فإن الشمول المالى لا يتحقق بدون التثقيف المالى (Antonia& Lukas,2017,P.399).

4/1 معوقات تطبيق الشمول المالى

تتمثل أبرز معوقات الشمول المالى التى تقلل من سرعة انتشار وتنامى الشمول المالى(أرشد عبد الأمير،2018،ص151;عزة عبد المتعال،2018،ص782;المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،2019،ص1;أحمد فؤاد،2015،ص7) فيما يلى:

أ. غياب الوعى المالى لدى الأفراد بأهمية تلك الخطوة.

ب. ارتفاع نسبة الأمية فى مصر إلى 26% فضلاً عن الأمية المالية.

ج. عدم وجود انتشار كافى لفروع البنوك فى المناطق النائية والقرى والأرياف.

د. عدم توافر البنية الأساسية اللازمة للتوسع فى الشمول المالى، ومن ثم عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجى.

هـ. سمات وخصائص واحتياجات الشباب والأطفال فريدة من نوعها و ربما تكون بعض الخدمات المالية غير مناسبة أو جاذبة لهم، ويميلون إلى عمل إيداعات صغيرة مما يؤدى إلى وجود تصور أن هذا القطاع من العملاء يمثل خياراً محفوفاً بالمخاطر.

و. ارتفاع نسب العمولات والرسوم لدى البنوك.

2/ الدراسات السابقة

يعرض هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التى تتناول أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار المالى، حيث تُعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التى تواجه العمل البنكى خاصة فى ظل التوسع فى تطبيق الشمول المالى، و تُعد بيئة الائتمان عنصراً أساسياً فى تحديد المخاطر الكلية التي يتعرض لها النظام المالى. وتتضمن دراسة بيئة الائتمان تحليل الملاءة المالية لكبار المقترضين من النظام المصرفى وفقاً للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية المحيطة، و يشير الملاءة المالية إلى مدى قدرتهم على سداد الديون، وبالتالى مدى تعرض النظام المالى لمخاطر الائتمان، مما ينعكس ذلك على الاستقرار المالى.

1/2 دراسة (Rui&Martin,2013)

بعنوان:

"Financial Inclusion for Financial Stability:Access To Bank Deposites and The Growth of Deposits In The Global Financial Crisis"

"الشمول المالى و تحقيق الاستقرار المالى: الوصول إلى الودائع المصرفية ونموها خلال الأزمة المالية العالمية:"

هدف الباحثان فى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالى و تحقيق الاستقرار المالى من خلال قياس أثر توسع الأفراد فى وصول واستخدام الخدمات المالية على نمو الودائع لدى القطاع المصرفى، حيث أوضحت الدراسة ما يلى:

أ. أن الشمول المالى يلعب دوراً هاماً فى إمكانية توفير فرص عمل للفئات ذات الدخل المنخفض وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة، ومن ثم تحسين كفاءة الوساطة بين الاستثمارات والودائع، وانخفاض مخاطر الائتمان.

ب. يساعد تطبيق الشمول المالى فى جذب أكبر عدد من العملاء ذات فئات مختلفة من الادخار لدى القطاع المصرفى مما يؤدى إلى تنوع محافظ الأصول والإلتزامات من أجل تخفيف مخاطر السيولة والائتمان، مما يعزز ذلك من مرونة القطاع المصرفى وقدرته على الحد من تقلب الأرباح. وذلك بغرض تخفيض مخاطر السيولة الناتجة من عدم قدرة القطاع المصرفى على مواجهة طلبات التسديد من طرف المودعين الناتج من عدم قدرة المقترضين على سداد الأموال المقرضة لهم فى الوقت المحدد.

تم قياس **الشمول المالى** من خلال مؤشر مدى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، بالإضافة إلى قياس **نمو الودائع المصرفية** لدى القطاع المصرفى من خلال مؤشر مخاطر تعرض البنك للإفلاس والتعثر (Z- Score) لتحديد مدى انعكاس نمو تلك الودائع على كل من الاستقرار المالى ومدى انخفاض مخاطر السيولة والائتمان لدى القطاع المصرفى.

تم الاعتماد على بيانات ثانوية من التقارير السنوية للبنوك على مستوى 95 دولة، وذلك من عام (2006-2010)، حيث تم تقسيم الدول إلى ثلاث فئات مختلفة من الدخل كما يلى:

- LIC(Low-Income): دول ذات دخل منخفض.
- MIC(Middle-Income): دول ذات دخل متوسط.
- HIC(High-Income): دول ذات دخل مرتفع.

استخدم الباحثان الإحصاء الوصفى كالمتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف، والوسيط لتوصيف عينة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام كل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى GDP Per

Capital، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP Growth Rate، ومعدل التضخم السائد فى الدولةInflation Rate كمتغيرات رقابية.

هذا، و**توصلت الدراسة** إلى أهم النتائج التالية:

1. إن وصول واستخدام الأفراد ذوى الفئات المختلفة من الادخار للخدمات المالية على نطاق واسع يمكن أن يخفض إلى حد كبير من عمليات السحب المفاجئ والمستمر للودائع المصرفية، أو يقلل من تباطئ نمو تلك الودائع فى أوقات الأزمات المالية وخاصة فى الدول ذات فئات الدخل المتوسط (MIC)، مما ينعكس على زيادة حجم الإقراض بتكاليف معقولة، ومن ثم انخفاض حجم القروض المتعثرة، وتخفيض مخاطر الائتمان.
2. يؤدى تركيز البنوك على الودائع الأكثر تنوعاً واستقراراً خاصة فى أوقات الأزمات المالية إلى التخفيف من مخاطر السيولة.
3. ارتفاع قيمة مؤشر (Z–Score) الذى يشير إلى أن البنك أكثر استقراراً و أقل تعرضاً للمخاطر والإفلاس مما ينعكس على تحقيق الاستقرار المالى، وانخفاض كل من مخاطر الائتمان والسيولة.

2/2 دراسة (Feng Wen Chen et al,2018)

بعنوان:

"Impacts of Financial Inclusion on Non–Performing Loans of Commercial Banks: Evidence from China"

"أثر تطبيق الشمول المالى على القروض المتعثرة للبنوك التجارية:دراسة تطبيقية فى الصين"

هدف الباحثان فى هذه الدراسة إلى التركيز على معرفة مدى قيام البنوك التجارية بإتخاذ التدابير اللازمة بعد الأزمة المالية العالمية للتخفيف من نمو القروض المتعثرة وذلك من خلال تبنى نظام الشمول المالى وتوفير مزيد من الخدمات المالية لعدد من المستخدمين، وتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء. حيث يساعد الشمول المالى على التوسع فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأقل التكاليف ممكنة، وتوفير فرص عمل، وتخفيض معدلات البطالة، ومن ثم تحقيق انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

تم قياس **الشمول المالى** من خلال المؤشرات التالية:

أ. مدى توافر الخدمات المالية.
ب. استخدام الخدمات المالية.
ج. الفائدة من التوسع فى تقديم خدمات مالية.
د. قدرة عملاء البنوك على تحمل تكاليف تلك الخدمات المالية.

تم إجراء الدراسة على 31 مقاطعة Provinces باستخدام أساليب الإحصاء الوصفى كالوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى لتوصيف عينة الدراسة، وذلك خلال الفترة (2005-2016). و تم استخدام كل من معدل التضخم السائد فى الدولة، ومعدل البطالة السائد فى الدولة، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كمتغيرات رقابية

من أهم ما توصلت الدراسة إليه وجود تأثير سلبى للشمول المالى على القروض المتعثرة بالبنوك التجارية فى الصين، حيث يساعد التوسع فى تطبيق الشمول المالى فى الحد من مخاطر الإئتمان، مما يعزز من الاستقرار المالى والحفاظ على جودة الأصول.

3/2 دراسة (Salome Musau et al,2018)

بعنوان:

"Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks In Kenya"

"الشمول المالى و القدرة التنافسية للبنوك و مخاطر الائتمان:دراسة تطبيقية فى كينيا"

هدف الباحثان فى هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية وتم تعزيز تلك العلاقة من خلال القدرة التنافسية للبنوك، حيث يؤدى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية إلى جذب أكبر عدد من العملاء ذوى مستويات مختلفة من الإدخار مما يؤدى إلى تنويع المخاطر. إلا أنه إذا تم توسيع تطبيق الشمول المالى فقد يؤدى إلى زيادة مخاطر الإئتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الإستقرار المالى، وتؤدى القدرة التنافسية للبنوك إلى تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وتكون البنوك أقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض.

تم قياس **الشمول المالى** من خلال المؤشرات التالية:

أ. مدى توافر الخدمات المالية لدى البنوك.

ب. الوصول إلى الخدمات المالية.

ج. استخدام الخدمات المالية.

كما تم قياس **المخاطر الإئتمانية** من خلال:

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض.

كما تم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية للبنوك المدرجة بالبورصة الكينية البالغ عددها 43 بنكاً وذلك خلال الفترة (2007-2015)، تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفى، وتحليل الإنحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية للبنوك لها تأثير إيجابى معنوى كمتغير وسيط فى العلاقة بين الشمول المالى وتقليل مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر الائتمان)، بالإضافة إلى ضرورة صياغة مجموعة من السياسات من قبل البنوك التجارية لضمان بقاءها فى وضع تنافسى مع استمرار التوسع فى تطبيق الشمول المالى، وذلك من أجل الوصول إلى قطاع مالى أكثر استقراراً مع مرور الزمن.

4/2 دراسة (Mostak&Sushanta,2019)

بعنوان:

"Is financial Inclusion Good For Bank Stability?"

"هل يساعد تطبيق الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار المالى للقطاع المصرفى؟"

هدف الباحثان فى هذه الدراسة إلى فحص تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى، إلا أنه إذا تم توسيع تطبيق الشمول المالى فإنه سيزيد من مخاطر الإئتمان بسبب التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الإستقرار المالى للبنك، وتؤدى القدرة التنافسية للبنوك إلى تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وبهذا تكون البنوك أقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض، ومن ثم انخفاض مخاطر الائتمان.

تم قياس **الشمول المالى** فى هذه الدراسة من خلال **ثلاثة** مؤشرات هى:

أ. مدى انتشار فروع البنك.

ب. مدى توافر الخدمات المالية لدى البنوك.

ج. استخدام الخدمات المالية.

هذا، وتم استخدام متغير وهمى على مستوى كل بند من البنود السابق ذكرها من خلال اعطاء البنوك رقم (1) اذا كانت تقوم بتطبيق ذلك البند، (صفر) بخلاف ذلك.

كما تم قياس **الاستقرار المالى** من خلال:

- مؤشر مخاطر تعرض البنك للإفلاس والتعثر.

تم الاعتماد على بيانات ثانوية من تقارير السنوية للبنوك المدرجة بالبورصة والبالغ عددها 2913 بنكاً على **مستوى 87 دولة** وذلك خلال الفترة (2004-2012)، كما تم استخدام كل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كمتغيرات رقابية.

اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفى، وتحليل الإنحدار المتعدد لتحليل البيانات.

ولعل من أهم **النتائج** التى توصلت إليها الدراسة ما يلى:

1. إن التوسع فى تطبيق الشمول المالى يساعد على نمو الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم بتكلفة معقولة، ومن ثم تقليل مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر الائتمان)، وارتفاع قيمة مؤشر مخاطر تعرض البنك للإفلاس والتعثر مما ينعكس على تحقيق الاستقرار المالى.
2. إن التوسع فى تطبيق الشمول المالى يؤدى إلى مزيد من الاستقرار المالى، ويكون ذلك التأثير أكثر وضوحاً فى ظل بيئة تنافسية وتنظيمية أقوى.

5/2 التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

بعد أن استعرضت الباحثة مجموعة من أهم الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار المالى، يتم مناقشة وتحليل هذه الدراسات وذلك فى النقاط التالية:

1. إتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود تأثير إيجابى ناتج من التوسع فى تطبيق الشمول المالى على تحقيق الاستقرار المالى لدى القطاع المصرفى، وذلك من خلال جذب أكبر عدد من العملاء ذوى فئات مختلفة من مستويات الادخار فى الوصول واستخدام الخدمات المالية مما يؤدى إلى تنويع محافظ الأصول والإلتزامات، ومن ثم انخفاض مخاطر الائتمان والسيولة لدى القطاع المصرفى.

2. لم تقدم الدراسات السابقة مؤشر مجُمعاً لمعظم أبعاد الشمول المالى، حيث ركزت معظم تلك الدراسات على الوصول واستخدام الخدمات المالية وعدم التطرق إلى بعد جودة الخدمات المالية.
3. وجود ندرة فى الدراســـات العربية التى تناولت أثر تطبيق الشـــمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك فى مصر.

3/ العلاقة بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان

تُمثل البنوك حجر الأساس فى معظم اقتصادات العالم لما لها من دور حيوى وفعال فى تنشيط الاقتصاد ودعمه، حيث تسعى معظم البنوك حالياً إلى محاولة الوصول للمواطنين غير المتعاملين معها وخاصة الشرائح المهمشة التى لا تجد منتجات وخدمات مالية تناسب احتياجاتها ومن أمثلتهم: "الفقراء ومحدودى الدخل وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وهو ما يطلق عليه " الشمول المالى".

يساعد تطبيق منظومة الشمول المالى فى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ومن ثم جذب أكبر عدد من شرائح العملاء ذوى مستويات مختلفة من الادخار والإقتراض، مما يؤدى إلى تنويع المخاطر، إلا إنه إذا تم توسيع نطاق تطبيق الشمول المالى سيزيد ذلك من مخاطر الإئتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الإستقرار المالى و زيادة مستوى مخاطر الائتمان (Alfred&Stefan,2010,P.1).

هذا، وتشـــير دراســـة (George,1970,P489) إلى نظرية "عدم تماثل المعلومات: Information asymmetry theory" حيث ينشأ عدم تماثل للمعلومات عندما يكون لدى أحد أطراف عقد الدين معلومات أكثر وأفضل من الطرف الآخر، أى هناك عدم مساواة فى كمية ونوعية المعلومات بين الأطراف المتعاقدة. وفى هذا الشـــأن إقترحت دراســـة (Salome et al,2018,P.206) إلى بحث تأثير الشمول المالى على مخاطر الائتمان من منظور تلك النظرية، حيث يؤدى عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض إلى انكماش الائتمان وعدم التوســـع فى تطبيق الشمول المالى، ومن ثم التأثير بالسلب على الاستقرار المالى بالبنوك.

تضيف دراسة(Richard,2011,P104) أن المخاطر الأخلاقية:هى المخاطر المتمثلة فى قيام طرف ما فى المعاملة بتقديم معلومات مضللة عن أصوله أو إلتزاماته أو جدارته الائتمانية، مما قد يؤدى إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة.

فى هذا الصدد تذكر دراسة كل من(Mostak& Sushanta,2019,P.407) إلى إن المنافسة المصرفية تُعد عنصراً أساسياً فى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لما لها من دور فى توطيد علاقة البنوك مع الأفراد والجهات المقترضة، ومن ثم توفير المزيد من الائتمان لهم. كما أشارت دراسة كل من (Stijn&Luc,2010,P.182) إلى إن الشمول المالى يكون أكثر تطبيقاً فى القطاعات المصرفية الأكثر تنافسية، حيث تؤدى المنافسة المصرفية إلى تخفيض تكلفة التمويل، ومن ثم تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وتصبح البنوك أقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض، مما ينعكس على وجود الاستقرار المالى، ومن ثم تعزيز الأداء المالى لها.

علاوة على ما ســبق يمكن القول أن توفير الحماية المالية للعميل يســاهم فى تعزيز الشــمول المالى، و تخفيض مخاطر الائتمان، وزيادة ثقة العملاء فى البنوك، وذلك من خلال ما يلى (أحمد كامل،2019،ص211):

أ. التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة، وتوفير الخدمات المالية له بكل يسر وسهولة، وبتكلفة وجودة مناسبين.

ب. توفير المعلومات اللازمة والدقيقة فى جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالخدمة المالية، ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة له بصورة منتظمة.

ج. إمكانية توفير الخدمات الاستشارية للعملاء بناء على احتياجاتهم، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

د. حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.

هـ. توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون فعالة ومستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة.

و. توعية وتثقيف العملاء على مبادئ الحماية المالية لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بإلتزاماتهم.

مما سبق يمكن للباحثة القول أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات، والمخاطر الأخلاقية قد تؤديان إلى وجود مخاطر الائتمان، الأمر الذى ينعكس على زيادة نسبة القروض المتعثرة، والتأثير بالسلب

على الاستقرار المالى والأداء المالى بالبنوك. إلا أن توفير الحماية المالية للعملاء، وتطوير مستوى التثقيف المالى لهم يؤديان إلى تعزيز الشمول المالى من خلال زيادة ثقة العملاء فى القطاع المصرفى، و اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، مما ينعكس ذلك على توسيع نطاق وصول واستخدام وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية التى تتناسب مع إحتياجات الأفراد، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء من فئات مختلفة للادخار والإقتراض، وتوفير التسهيلات الائتمانية لكافة فئات المجتمع، وتخفيض تكلفة التمويل فى ظل وجود منافسة مصرفية، مما يؤدى إلى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وتعزيز الأداء المالى والاستقرار المالى بالبنوك.

4/ الدراسة التطبيقية

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صلاحية الفرض، اعتمدت الباحثة على التحليل الإحصائى الذى يناسب البحث الحالى فمن خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية التالية: **أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics، مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة Correlation Analysis، تحليل الإنحدار Regression analysis.**

هذا، ويبلغ حجم العينة النهائي 16 بنك ويتم تقسيم البنوك الممثلة لعينة الدراسة إلى بنوك تجارية حكومية ويبلغ عددها 4 بنك، وبنوك تجارية غير حكومية ويبلغ عددها 12 بنك ومن ثم يبلغ حجم المشاهدات النهائية فى العينة 96 مشاهدة خلال سنوات الدراسة من عام 2014 حتى عام 2019 مقسمة إلى 24 مشاهدة للبنوك التجارية غير الحكومية، و 72 مشاهدة للبنوك التجارية الحكومية المصرية. وتتم اختبارات التحليل الإحصائي على مستوى عينة البنوك الإجمالية، وذلك لغرض تعميم النتائج على عينة البنوك الممثلة للمجتمع والتي تمارس نشاطها فى مصر.

وبتحليل نتائج الاحصاء الوصفى لعينة الدراسة تبين أن الوسط الحسابى لتطبيق الشمول المالى فى البنوك الممثلة لعينة الدراسة78,9% و بلغت أدنى وأعلى قيمة للتطبيق هى 63,6%، 90,9%على التوالى، ويتضح من ذلك أن مستوى تطبيق الشمول المالى فى البنوك الممثلة لعينة الدراسة **متوسط**، وتشير أقل قيمة إلى أن بعض البنوك لديها مستوى تطبيق منخفض نسبياً، كما تشير أعلى قيمة إلى أن هناك بنوك آخرى تتمتع بمستوى مرتفع من التطبيق، و أظهرت نتائج التحليل

الإحصائى على مستوى البنوك الممثلة لعينة الدراسة، **وجود علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان بالبنوك**، أى يؤدى توسيع نطاق وصول واستخدام وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية التى تتناسب مع إحتياجات الأفراد إلى جذب أكبر عدد من العملاء من فئات مختلفة للادخار والإقتراض، وتوفير التسهيلات الائتمانية لكافة فئات المجتمع، وتخفيض تكلفة التمويل فى ظل وجود منافسة مصرفية، ومن ثم انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

5/ خلاصة البحث

تناولت الباحثة **الاطار المفاهيمى للشمول المالى والتثقيف المالى** الذى تتضمن مفهوم الشمول المالى، وأهميته، ومفهوم التثقيف المالى، ومناقشة **العلاقة** بين الشمول المالى والتثقيف المالى، حيث يشير الشمول المالى إلى تعزيز وصول واستخدام وجودة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بأسعار معقولة، ومن ثم تشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، و يُسهم التثقيف المالى في تعزيز الشمول المالى مما يحقق الأهداف التالية :ايجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات المجتمع، بالاضافة إلى مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، **بالإضافة إلى إلقاء الضوء على معوقات تطبيق الشمول المالى.**

هذا، بالإضافة إلى استعراض أهم **الدراسات السابقة** التى تتناول أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار المالى، ومناقشة **العلاقة** بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان، أظهرت نتائج التحليل الإحصائى على مستوى البنوك الممثلة لعينة الدراسة، **وجود علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى ومخاطر الائتمان بالبنوك.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ-الدوريات:

1. أحمد فؤاد خليل،(2015)،"آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** ، المجلد 23،العدد 3، ص ص7-10.

2. أحمد كامل خليل،(2019)،"دور الشمول المالى فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 2،عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة،جامعة طنطا، ص ص198-244.

3. أرشد عبد الأمير،(2018)،"الشمول المالى وأثره فى تحقيق النجاح الاستراتيجى للمنظمات الخدمية"، **مجلة الكلية الإسلامية**، العدد 49، ص ص139-189.

4. إسكندر نشوان، عصام الطويل، محمد شحادة،(2018)،"أثر مؤشرات الافصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربى بن المهيدى-أم البواقى، العدد9، ص ص418-447.

5. صبرى نوفل،(2018)،"الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، العدد 667، ص 19. ص17-

6. وسام حسن فتوح، (2016)، "واقع الشمول المالى فى العالم العربى وآليات المصارف العربية لتعزيزه"، **إتحاد المصارف العربية**، العدد427، يونيو، ص ص8-13.

ب- المؤتمرات:

1. عزه عبد المتعال(2018)، "دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل متطلبات الشمول المالى- دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة- جامعة الاسكندرية: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر 2030، ص ص751-695.

2. ياسمين مجدى رجب، محمد أحمد محمد(2018)، "تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى:دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة- جامعة الاسكندرية: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر 2030، ص ص1397-166.

ج-أخرى

1- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،(2019)،"أسئلة وأجوبة حول الخدمات المالية للشباب والأطفال"، https://www.findevgateway.org/ar/asylt-wajwbt-hwl-alkhdmat-almalyt-llshbab-walatfal

ثانياً: المراجع الأجنبية

A- Books

1. Joseph Alitterer, (1973), The Analysis of Organization, New York, John Wiley& Sons.
2. Lewis Mandell, (2008), Financial Literacy of High School Students, New York, Handbook of Consumer Finance Research.
3. Richard Watt,(2011), The Microeconomics of Risk and Information, Red Globe Press.

B-Periodicals

1-Alfred Hannig and Stefan Jansen,(2010),"Financial inclusion and Financial Stability:Current Policy Issue", **Working Paper**, Dec.

2-Andrew Leyshon and Nigel Thrift,(1993),"The Restructuring of The UK Financial Services In The 1990s", **Journal of Rural Studies,** Volume 9 ,No 3, PP 223-241.

3-Angela A.Hung,Andraw M.Papker, and Joanne K.Yoong, (2009), "Defining and Measuring Financial Literacy", **Working Paper**, Sep.

4-Antonia Grohmann and Lukas Menkhoff, (2017)," Financial Literacy Promotes Financial Inclusion In Both Poor and Rich Countries", **Working Paper**, Apr.

5-Feng Wen Chen,Yuan Feng and Wei Wang,(2018),"Impacts of Financial Inclusion On Non-Performing Loans of Commercial Banks: Evidence from China", **Sustainability**,No 10, PP2-28.

6-George A.Akerlof,(1970),"The Market For "LEMONS":Quality Uncertainty and The Market Mechanism", **The Quarterly Journal of Economics,**Volume 84 , No 3,PP488-500.

7-Harley Tega William,Adetoso j.Adegoke and Adegbola Bare,(2017),"Role Of Financial Inclusion In Economic Growth and Poverty Reduction: In A Developing Economy",**Internal Journal Of Research In Economics and Social Science**, Volume 7 ,No 5, PP265-271.

8-Mostak Ahamed and Sushanta Mallick, (2019),"Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence", **Journal of Economic Behavior & Organization,** Volume 157,PP403-427.

9-Onaolapo A.R, (2015), "Effects Of Financial Inclusion on The Economic Growth of NIGARIA",**Intermational Journal Of Business and Management Review**, Volume 13 ,No 8, PP11-28.

10-Rui Han and Martin Melecky,(2013),"Financial Inclusion for Financial Stability:Access To Bank Deposites and The Growth of Deposits In The Global Financial Crisis",**Working Paper**,March.

11-Salome Mousau,Stephen Muathe and Lucy Mwangi,(2018),"Financial Inclusion, GDP and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", **International Journal of Economics and Finance,**Volume 10 ,No 3, PP181-195.

12-Salome Musau,Stephen Muathe and Lucy Mwangi,(2018),"Financial Inclusion,Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya",**International Journal of Financial Research,**Volume 9,No 1, PP203-218.

13-Stefan Staschen,(2014),"Inclusion, Stability, Integrity, and Protection: Observations and Lessons For The I-SIP Methodology From Pakistan", **Research Papers,** June.

14-Stijn Claessens and Luc Laeven,(2010),"Financial Dependence, Banking Sector Competition, and Economic Growth",**Journal of European Economic Association,**Volume 3 ,No 1, PP179-207.

15-Zamir Iqbal and Abbas Mirakhor,(2012)," Financial Inclusion:Islamic Finance Perspective",**Journal of Islamic Business and Management,**Volume 2 ,No 1, PP34-64.

c-Internet

1- Alliance for financial inclusion AFI, (2013), Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion.ps/cached_uploads/download/2019/10/24/fidwg-core-indicators-final-pdf-1571930032.pdf.

2- ANZ Bank,(2015), ANZ Survey of Adult Financial Literacy In Australia, https://www.anz.com/resources/3/1/31cbc1fd-9491-4a22-91dc-4c803e4c34ab/adult-financial-literacy-survey-full-results.pdf.

3-GPFI,(2014),Financial Inclusion Action Plan(FIAP), http://www.g20.utoronto.ca/2014/6%202014%20Financial%20Inclusion%20Action%20Plan.pdf.

4-NASD,(2003),Investor Literacy Research: Executive Summary, https://www.finra.org/sites/default/files/InvestorDocument/p011459.pdf.

5-United Nations, (2016),"Digital Financial inclusion",International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July,United Nations.Available at:http://www.un.org/esa/ffd/wpcontent/uploads/2016/01/Digita-Financial Inclusion_ITU_IATFIssue- Brief.pdf. (Accessed 10 November 2017).